



دراسات أكاديمية

سلسلة يصدرها المجلس في مجال
تطوير الدراسات العليا ودعم البحث العلمي
وبناء القدرات

الإصدار الأول

الرؤية الاستراتيجية للمجلس العربي
للدراسات العليا والبحث العلمي في
العصر المعرفي بالالفية الثالثة

اعداد

أ.د/ معتز خورشيد
مدير المجلس العربي
للدراسات العليا والبحث العلمي

(يناير ٢٠١٣)

تقديم

استكمالاً للدور المنوط تحقيقه بالمجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي – كأحد المؤسسات العلمية لاتحاد الجامعات العربية – الرامى الى دعم الدراسات العليا وتطوير البحث العلمي وتنمية قدرات اعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث العربية.

ولتحقيق استدامة التواصل بين المجلس والمجتمع الأكاديمى بالجامعات العربية من جهة، ومجتمع المهتمين بقضايا التعليم العالى والبحث العلمى العربى من جهة أخرى، فقد رأت ادارة المجلس ان تصدر سلسلة من الدراسات الأكاديمية والبحثية تركز على ما يتم تحقيقه تباعا من أنشطة علمية ينجزها المجلس في اطار خطته الخمسية (٢٠١٣ - ٢٠١٧) والتي ترجمت الرؤية الاستراتيجية للمجلس في العصر المعرفى بالألفية الثالثة الي برامج تنفيذية ومشاريع ذات اطر زمنية محددة، ذلك بالاضافة الى الدراسات الأكاديمية والعلمية التى تقدم من أعضاء الهيئة العلمية بالجامعات ومراكز البحوث العربية.

ونأمل من وراء نشر هذه المتوالية البحثية ان نضيف لبنة الي صرح التعليم العالى والبحث العلمى وان تصل الرؤي والأفكار المتضمنة بها الى كافة الأطراف المعنية بتطوير وتحديث منظومة البحث العلمى والدراسات العليا وتنمية القدرات بالجامعات العربية.

والله من وراء القصد..

وهو الهادي الي سواء السبيل.....

أ.د/ معتز خورشيد
مدير المجلس العربى
للدراسات العليا والبحث العلمى

جدول المحتويات

١	مقدمة	:	أولاً
٣	مناخ التعليم العالى والبحث العلمى بالألفية الثالثة	:	ثانياً
٦	خصائص النموذج الجامعى المعرفى	:	ثالثاً
٩	رؤية ورسالة المجلس	:	رابعاً
١٢	الأهداف العامة للمجلس العربى	:	خامساً
١٤	دعم وتطوير البحث العلمى بالجامعات العربية	:	سادساً
٣١	دعم أنظمة الدراسات العليا العربية	:	سابعاً
٣٨	تعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس العربية	:	ثامناً
٤٣	الخلاصة	:	تاسعاً

أولاً: المقدمة

إتخذ قرار انشاء المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى فى يوليو من عام ١٩٩٢ وبدأ عمله بتاريخ مارس ١٩٩٤ فى رحاب جامعة القاهرة ليمثل ذراع اتحاد الجامعات العربية لدعم وتعزيز قدرات الجامعات أعضاء الاتحاد فى مجال البحث العلمى وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وتطوير نظم الدراسات العليا وضمان جودتها. وبذلك يعد المجلس بيت خبرة عربى لتقديم الاستشارات والدعم الفنى فى شئون البحث العلمى والدراسات العليا.

وقد تضمنت أجندة المجلس العربى عدداً من الأهداف التنموية من أهمها:

- دعم العمل العربى المشترك فى مجال البحث العلمى والدراسات العليا.
- تشجيع اجراء البحوث العلمية الاساسية والتطبيقية التى تعنى بمشاكل الوطن العربى. وتحديث أساليب البحث العلمى وطرقه وتطوير مؤسساته فى الجامعات ومراكز البحث العلمى القائمة.
- تشجيع النشر العلمى فى الجامعات العربية وتوثيقه بالتركيز على الدوريات العلمية الاقليمية التى تعنى بقضايا العالم العربى وتنمية القدرات البحثية به.
- التعاون مع مؤسسات الاتحاد الجامعات العربية المتخصصة لدعم البحث العلمى والدراسات العليا وفق توجهات الاتحاد وقرارات جمعيته العمومية.
- التعاون مع الجامعات العربية فيما يخص تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم أكاديمياً وبحثياً.

وبناءً على هذه الاهداف، ساهم المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى - منذ إنشائه - فى تأكيد توجهات اتحاد الجامعات العربية والتنسيق مع الجامعات الأعضاء فى هذا الشأن.

وحيث أن منظومة التعليم العالى والبحث العلمى - على المستوى العالمى - قد شهدت خصائص غير مسبوقه وتغيرات هيكلية ، نجمت عن تعاظم دور التعليم والبحث والابتكار فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بقدرات الدول لتحقيق أهدافها القومية بالألفية الثالثة، فقد اقترحت أمانة اتحاد الجامعات العربية - من خلال مناقشات مع ممثلى المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى - صياغة رؤية جديدة ورسالة حديثة تتواءم مع مناخ التعليم العالى والبحث العلمى فى عصر الثورة المعرفية لدعم الجامعات العربية فى سعيها للإندماج فى هذا المناخ الجديد، والارتقاء بقدراتها على المنافسة مع المؤسسات

التعليمية بالدول المتقدمة، وضمان جودة أدائها، وتطوير نماذج أكاديمية أكثر حداثة وإعادة هيكلة أنشطتها وفق معطيات العصر المعرفى الحديث. وتمثل هذه الوثيقة مقترح المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى لتحديث رؤيته ورسالته وتطوير أنشطته الداعمة للجامعات العربية أخذاً فى الاعتبار بالتغيرات غير المسبوقة فى منظومة التعليم والبحث العلمى فى ظل انتقال الدول الى مجتمعات الحداثة والمعرفة بالألفية الثالثة.

وتنقسم الوثيقة الى تسعة فصول، يناقش **الفصل الثانى** - بعد المقدمة - **مناخ التعليم العالى والبحث العلمى الجديد** بعصر المعرفة وخصائصه الرئيسية ، فى حين يتعرض **الفصل الثالث** بالتحليل للسمات العامة **للمنموذج الجامعى المعرفى** بالألفية الثالثة وفق ما انبثق عن مؤتمرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ووثائقها الاستراتيجية.

وبناءً على معطيات وخصائص المناخ التعليمى والبحثى الجديد بالألفية الثالثة والنموذج الجامعى المعرفى الذى صاغته منظمة اليونسكو، يطرح **الفصل الرابع** الرؤية الجديدة والرسالة المقترحة لدور المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى فى دعم مناخ وسياسات واستراتيجيات البحث العلمى والدراسات العليا بالجامعات العربية. وفى ضوء الرؤية والرسالة ، يلخص **الفصل الخامس** أهداف المجلس العامة التى سيتحدد فى اطارها مهامه وبرامجه لدعم الجامعات العربية. أما الفصول من **السادس الى الثامن** فتقدم برامج وأنشطة الدعم المقترحة من قبل المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى فى مجالات البحث والابتكار والدراسات العليا وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس العربية. ويلخص **الفصل التاسع** - فى نهاية الوثيقة - التوجه الاستراتيجى الشامل للمجلس العربى.

ثانياً: مناخ التعليم العالى والبحث العلمى بالألفية الثالثة

من المتوقع ان تحتل قضايا التعليم والبحث العلمى - فى الالفية الثالثة - مرتبة متقدمة فى سلم الاولويات الانمائية بصفقتها القاطرة التى ستقود العالم العربى للتحويل الى مجتمعات الحداثة واقتصاد المعرفة ، إذ تؤكد الدراسات الاجتماعية والاحصاءات الاقتصادية أن تطوير العملية التعليمية والبحثية يساهم فى الاسراع بتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين المناخ الاجتماعى وتخفيض مستويات الفقر والارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين معدلات التنمية البشرية بالدول النامية. كما تفيد مؤشرات التنمية ان نجاح الدول فى تحقيق معدلات

مرتفعة للاداء الاقتصادى والاجتماعى يرتبط بما انجزته من تقدم فى مجالات البحث العلمى والتنمية التكنولوجية.

ويشهد مناخ التعليم العالى فى عصر الثورة المعرفية بالالفية الثالثة تغيرات غير مسبوقه تنسم بالخصائص التالية :

١. تنامى معدلات الطلب على خدمات التعليم العالى ، وتزايد الضغوط على مؤسسات التعليم الوطنية لأعداد خريج قادر على العمل فى اطار دولى يتواءم مع معطيات العولمة ومجتمعات العلم والمعرفة.

٢. ظهور مقدمين جدد للخدمات التعليمية مثل الشركات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدنى والشركات متعددة الجنسيات التى تقدم برامج تعليمية عبر الحدود (Cross Border Education).

٣. تحقيق تنوع غير مسبوق فى انماط واساليب التدريس مثل التعلم المستقل أو الذاتى (Independent or Self learning) ، التعلم بالتجربة (Experimental Learning) التعلم من خلال حالات تطبيقية (Learning with cases) والتعلم بحل المشاكل (Learning using) (with problem solving) . والتعلم بالمحاكاة (Simulation) كبدائل لاسلوب التعليم التقليدى وجها لوجه (face-to-face education) .

٤. حدوث تطور غير مسبوق فى تكنولوجيا التعليم والتعلم بالاعتماد على تقنيات المعلومات والاتصالات مثل التعلم الالكترونى والتعلم عن بعد والجامعات الافتراضية (Virtual Universities).

٥. تنامى الحاجة الى وجود برامج للتعليم المستمر والتعلم مدى الحياة وتعليم الكبار ومن ثم تزايد الطلب على مراكز التعليم المفتوح .

٦. تزايد الحراك الاكاديمى للطلاب والاساتذة والبرامج الاكاديمية عبر الحدود وبين الدول ، مما ساهم فى خلق مناخ تنافسى يركز على الكفاءة والجودة والتميز العلمى والمهارى .

٧. وجود توقعات راسخة بمزيد من الشفافية فى نظم التعليم العالى ، وتعاضم الطلب على أليات للاعتماد الاكاديمى وضمان الجودة و تنوع كبير فى الكفاءات والشهادات العلمية الاكاديمية والمهنية على حد سواء.

٨. تزايد الضغوط على مؤسسات التعليم العالي العامة لتنويع مصادر التمويل بغرض مواجهة التقلبات الاقتصادية والسياسية وضمان الاستدامة المالية فى ظل تراجع قدرة القطاع الحكومى عن تمويل الاستثمارات فى مجال التعليم .

٩. تنامى التوجة نحو العلوم البيئية والتطبيقات العلمية متعددة التخصصات والتزاوج بين المجالات البحثية مما تطلب اعادة هيكلة الاطار المؤسسى للدراسات العليا بالجامعات ونظمها الاكاديمية والادارية.

١٠. تنوع الهياكل المؤسسية واحجام الجامعات والبرامج الاكاديمية ونظم التعليم (نظام الساعات المعتمدة الامريكية ،نظام النقاط المعتمدة البريطانى ،نظام الاعتماد الاوربى).

١١. ظهور مؤسسات تعليم غير جامعية مثل المعاهد الفنية والكليات التكنولوجية والمعاهد المهنية المتوسطة وكليات التعليم الاهلية ومعاهد التدريب واعادة التاهيل.

وهو الامر الذى يتعين معه اعادة النظر فى العديد من الاستراتيجيات والسياسات المتبعة فى مجالات **الحوكمة والجودة والاتاحة** والاستخدام الامثل للموارد المالية ، فضلا عن الحاجة الى مراجعة التوجهات المستقبلية للمنظومة التعليمية فى المدى المتوسط والطويل. أخذاً فى الاعتبار بدورها الفاعل فيما يخص التحول – او الانتقال - الى **مجتمعات المعرفة** .

من ناحية اخرى اتسمت الثلاثون عاما الماضية بحدوث تضاعف فى اعداد الطلاب بالجامعات ومؤسسات التعليم العالي الاخرى بما اصطلح على تسميته **الطفرة الكمية " Massification "** فى التعليم العالي . اذ تشير مؤشرات منظمة اليونسكو الى تزايد اعداد الطلاب – على المستوى العالمى - من ٢٨ مليون الى ٦٩ مليون ثم الى ١٢٢ مليون طالب خلال الأعوام ١٩٧٠ و ١٩٩٠ و ٢٠٠٢ على التوالى . ومن المنتظر ان يستمر هذا التوجة المتصاعد ليصل اعداد الطلاب الى نحو ١٥٠ مليون طالب على المستوى العالمى فى عام ٢٠٢٥ ، اى خلال خمسة عشر عاماً من الآن .

وبالتالى فإن المشكلة التى ستواجه الجامعات بالالفية الثالثة تكمن فى ضرورة صياغة نموذج جامعى أكاديمى يحقق معايير الجودة والفعالية والمواعمة

والتدويل والاستدامة المالية فى ظل الزيادة الكبيرة فى اعداد الطلاب .
وخصائص المناخ التعليمى الجديد بالألفية الثالثة.

ثالثاً: خصائص النموذج الجامعى المعرفى

يفيد التوجه الاستراتيجى لمنظمة اليونسكو أن التعليم العالى يختلف عن التعليم الاولى والثانوى ليس فقط فى التباين العمرى او العلمى للطالب ولكن أيضا لدوره الرئيسى فى إنتاج وتطوير المعارف الجديدة على الأصعدة الثقافية والأجتماعية والأقتصادية . اذ تصبح مؤسسة التعليم العالى – التى لا تتضمن أجراء بحوث علمية واكتشاف معارف جديدة وابتكار أفكار وتكنولوجيات حديثة – مجرد امتدادا تقليديا للتعليم ما قبل الجامعى لتلقين المعلومات من خلال التعليم وجها لوجه (face- to- face education) .ومن ثم يتعين التعامل مع التعليم العالى – او التعليم بالمرحلة الثالثة (Tertiary Education) – بنظرة مغايرة تركز على تأهيل الطلاب للتفاعل مع أسواق العمل الديناميكية بعصر المعرفة وبناء قدراتهم للبحث والتطوير والابتكار بالاضافة الى تسليحهم بالمهارات العامة مثل الكفاءة اللغوية وقدرات الاتصال والعرض وكتابة التقارير واستخدام الحاسوب .

أى انه يجب على الجامعات ان تراجع توجهاتها واستراتيجياتها التعليمية فى ضوء هذه الرؤية الحديثة لمؤسسات التعليم العالى بالألفية الثالثة ، من حيث الموازنة بين مهامها الاكاديمية ودورها فى إنتاج المعرفة ونشرها من خلال أنشطة البحث والتطوير والابتكار .

ويؤكد هذا التوجه الحديث لمؤسسات التعليم العالى بعصر المعرفة على الحاجة الى تعظيم الاهتمام بمرحلة الدراسات العليا التى تركز على اعداد رسائل الماجستير والدكتوراة وتساهم فى اكتساب الطالب لقدرات البحث العلمى ومهارات التطوير . ومن ثم فإن الجامعات لا تستطيع تحقيق معايير الجودة المعرفية بالألفية الثالثة فى ظل غياب مدرسة علمية أو تخصص للدراسات العليا بها . بالاضافة الى ما سبق ، يتعين على الجامعات – بمفهومها الحديث – ان تنشئ معامل ومراكز بحثية متخصصة لخدمة أغراض البحث والتطوير وان توجه جهودها للتوسع فى النشر العلمى وايجاد حلول تكنولوجية بديلة لقطاعات الانتاج الزراعى والصناعى والخدمى .

ومن هنا فقد اصبحت مؤشرات – مثل أعداد الطلاب بالدراسات العليا كنسبة من طلاب المرحلة الجامعية الاولى وعدد الرسائل العلمية التى تمنحها

الجامعات بالنسبة الى حجم السكان وحجم النشر العلمى السنوى - من المعايير الهامة لجودة العملية التعليمية من ناحية ، ومقياس لمدى تقدم الدول من ناحية أخرى .

وإلى جانب هذا التوجه العام للجامعات بالألفية الثالثة فإن عصر الثورة المعرفية سيساهم فى تأكيد مفاهيم ونظم جديدة تتمثل فى **الهيكل الشبكي للجامعات** و**تدويل التعليم العالى والتعليم مدى الحياة** وموائمة نظم التعليم العالى للتوجهات والانساق السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة بالدول وتخطيط البحث والتطوير والابتكار (شكل رقم (١)).

وبناءً على التوجه الاستراتيجى للتعليم العالى بالألفية الثالثة - وفق رؤية منظمة اليونسكو وخبراء التعليم العالى والبحث العلمى - يمكن صياغة الملامح الرئيسية للنموذج المعرفى لمؤسسات التعليم العالى وسماته الهيكلية وخصائصه الاكاديمية على النحو التالى :

١- يسعى النموذج المستقبلى للتعليم العالى الى الموائمة بين المهام الاكاديمية ودور الجامعات فى **انتاج ونشر المعرفة** من خلال البحث **والتطوير والابتكار**.

٢- بهدف تحقيق التوجه البحثى للجامعات، يتعين صياغة هياكل حديثة وأنظمة متطورة **للدراستات العليا** وربطها بالخطط البحثية للجامعات والاستراتيجية البحثية على المستوى القومى.

٣- يؤكد نموذج التعليم العالى بالألفية الثالثة على تنوع **مؤسسات التعليم والتعلم ومراكزها البحثية والخدمية المجتمعية**، ووحداتها للتدريب و**انتاج المعارف ونشرها**. ومن ثم يتعين على الجامعات أن تتبنى نموذج شبكى يحقق الارتباط بين هذه الهياكل الاكاديمية المتعددة.

٤- تبنى الجامعات استراتيجية تساهم فى اضافة بعد دولى متعدد الثقافات على العملية التعليمية بما يحقق التوجه العالمى نحو **"تدويل التعليم العالى والبحث العلمى"**.

٥- اعتماد النموذج الجامعى المعرفى على استراتيجية **للتعلم مدى الحياة** من خلال مراكز للتعليم المستمر كوحدات ذات طبيعة خاصة تتسم بالمرونة المالية والتنوع الاكاديمى والمهنى.

٦- يتعين على الجامعات فى عصر المعرفة أن تحقق **استقلالها الاكاديمى** والادارى فى ظل مناخ عام يسمح بالتوسع فى الممارسة الديمقراطية والمشاركة فى اتخاذ القرار.

داله الهدف Objective (Preference) Function

تحقيق التوجه البحثى والانتاجى المعرفى وتحديث أنظمة الدراسات العليا، وبناء الاطار الشبكي لمؤسسات التعليم العالى وبرامجه، وتبنى استراتيجيات تدويل التعليم والتعلم مدى الحياة ، وتعزيز قدرات الهيئة العلمية وامكانات الخريج للتواؤم مع متطلبات أسواق العمل ، وضمان الاستقلال الاكاديمى والادارى للجامعات ، والتواؤم مع توجهات التنمية البشرية على المستوى الوطنى وعلاج الاختلالات الهيكلية المعوقة لمسيرة التعليم والتعلم ، وذلك بمراعاة اهداف اتاحة التعليم العالى وضمان نظم جودته وفعاليتها ، وموائمه للمناخ السياسى والاقتصاد، وتدويل انشطته البحثية والتعليمية وتحقيق استدامة موارده المالية.

فى ظل القيود والمحددات Constraints

- متطلبات المناخ التعليمى والبحثى العالمى المغاير فى الألفية الثالثة.
- القيود المتمثلة فى الزيادة فى الطلب على خدمات التعليم العالى ومن ثم معدلات اتاحته.
- القيود على زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالى وتوافر الاستثمارات الحكومية والتمويل الذاتى.
- القيود المرتبطة بمدخلات العملية التعليمية من المرحلة الثانوية.

شكل رقم (١) الاطار المنهجى لنموذج التعليم العالى فى الألفية الثالثة

رابعاً: رؤية ورسالة المجلس

فى ظل المناخ التعليمى والبحثى الجديد وبالأخذ فى الاعتبار النموذج المعرفى الحديث للجامعات بالألفية الثالثة كان من الضرورة بمكان اعادة النظر فى الرؤية الاستراتيجية والرسالة والمهام التى يتعين على المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى تبنيها.

أى أن الرؤية الجديدة للمجلس العربى من المتوقع أن تركز على المدخلات والخصائص التالية (شكل رقم (٢))

توجهات الدول العربية فى مجال الموارد البشرية واستراتيجياتها للبحث والتطوير والابتكار بالعصر المعرفى:

١. الخصائص الثقافية والاقتصادية والسياسية للعالم العربى وسماته المميزة.
٢. المناخ العالمى الجديد للتعليم العالى والبحث العلمى بالألفية الثالثة.
٣. خصائص النموذج التعليمى والبحثى المعرفى للجامعات فى الالفية الثالثة.
٤. المحددات والقيود والاختلالات الهيكلية التى يتعين معالجتها لتعزيز قدرات التعليم العالى والبحث بالعالم العربى.
٥. المعايير الاكاديمية والتعليمية والبحثية الحاكمة للنموذج الجامعى لعصر الثورة المعرفية التى تتمحور حول تعظيم الاتاحة ، وضمان الجودة ، وتبنى استراتيجية التدويل ، تحقيق الفعالية ، استدامة العملية التعليمية مدى الحياة ، والمواءمة مع النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول العربية ، واستدامة التمويل.

بناءً على ما سبق ، يقترح أن تعدل رؤية المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى على النحو المبين فى شكل رقم (٣).

توجهات الدولة فى مجال تنمية الموارد البشرية
واستراتيجيات البحث والابتكار بالعصر المعرفى

المناخ العالمى الجديد للتعليم العالى
والبحث العلمى بالالفية الثالثة

المحددات والقيود
والاختلالات
الهيكلية

الرؤية
الاستراتيجية
وخطة تعزيز
قدرات التعليم
العالى

خصائص النموذج
التعليمى والبحثى
المعرفى للجامعات
فى عصر المعرفة

معايير الاداء التعليمى الجامعى

- الاتاحة
- التدويل
- الجودة
- الفعالية
- التعليم المستمر
- المواعمة
- الاستدامة المالية

الخصائص الثقافية والاقتصادية والسياسية للدولة

شكل (٢) العناصر المؤثرة فى صياغة النموذج الجامعى المعرفى بالالفية الثالثة

الرؤية

أهمية تفاعل الجامعات العربية مع المناخ التعليمي والبحثي الجديد والتواؤم مع النموذج الجامعي المعرفي بالألفية الثالثة وتوجهاته الحديثة للبحث والابتكار وضمان الجودة والعصرية واستخدام أساليب وتكنولوجيا التعليم والتعلم، وإعادة النظر في التوجهات والسياسات التعليمية بهدف تطوير هياكل أكاديمية أكثر حداثة وفاعلية.

الرسالة

مساهمة المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي في دعم تفاعل الجامعات العربية مع المناخ التعليمي الجديد وإعادة هيكلة أنشطتها في إطار النموذج التعليمي المعرفي بالألفية الثالثة تحقيقاً لمتطلبات الجودة والفعالية وال إتاحة والاستدامة المالية والإنفتاح على العالم الخارجى وذلك فى مجالات الدراسات العليا والبحث العلمى والابتكار.

شكل (٣) رؤية ورسالة المجلس الجديدة

خامساً: الأهداف العامة للمجلس العربي

بناءً على الرؤية الجديدة والرسالة المعدلة للمجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي التي تركز على مناخ التعليم العالي الجديد بالألفية الثالثة والنموذج المعرفي للجامعات وخصائصه المستقبلية في مجالات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع ونتاج المعارف ونشرها على المستوى الوطني ، يقترح المجلس العربي تجميع مهامه الاستشارية وأنشطته لدعم الجامعات والمراكز البحثية العربية وفق الأهداف العامة التالية (شكل رقم (٤))

١- تطوير البحث العلمي بالجامعات العربية وتنمية عناصر انتاجه والتفاعل مع الطلاب المجتمعي على خدماته وتحديث بنيته المؤسسية ودعم الابتكار التكنولوجي تعظيماً لتأثيره على المجتمع وتطوير قطاعات الصناعة والخدمات.

٢- دعم نظم وبرامج الدراسات العليا وتأكيد موائمتها للمناخ المعرفي بالألفية الثالثة ومتطلبات الجودة والفعالية والاستدامة المالية وتناغمها مع النماذج والنظم والأطر المؤسسية للمنظومة العالمية للدراسات العليا.

٣- تنمية وتعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمراكز البحثية العربية بما يساهم في الإرتقاء بالموارد البشرية الأكاديمية والبحثية وفق متطلبات العصر المعرفي بالألفية الثالثة.

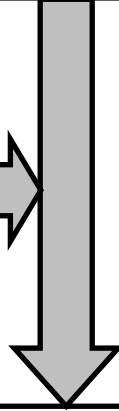
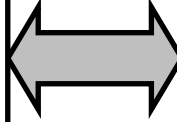
٤- القيام بأنشطة مكملة تساهم في دعم مهام المجلس الرئيسية في مجالات التعليم والتعلم والبحث والتطوير وتنمية القدرات مثل الإعداد للمؤتمرات والندوات وورش العمل العلمية ، وتطوير البنية المعلوماتية للجامعات ، والنشر العلمي الإقليمي العربي ، وعقد الإتفاقيات الثقافية والعلمية مع مؤسسات التعليم والبحث العلمي العربية.

ويعزز تحقيق الرؤية المستقبلية للمجلس العربي تكثيف التفاعل مع مؤسسات ومجالس اتحاد الجامعات العربية الأخرى على كافة المستويات بما يدعم توجهات وأهداف الاتحاد في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي وتنمية القدرات.

وفيما يلي ستناقش الفصول من السادس الى الثامن - بشكل تفصيلي - انعكاسات رؤية المجلس العربي المستقبلية على مهامه وأنشطته الداعمة للجامعات والمراكز البحثية العربية.

الرؤية المستقبلية للمجلس العربي للدراسات العليا
والبحث العلمي (دعم الجامعات والمراكز البحثية العربية)

التفاعل مع مؤسسات
ومجالس الاتحاد
المتخصصة لدعم
توجهات المجلس
العربي



أنشطة داعمة
ومساعدة أخرى

تنمية وتعزيز
قدرات أعضاء
هيئة التدريس
والبحوث
والهيئة المعاونة

دعم وتطوير
أنظمة وبرامج
وهياكل
الدراسات
العليا

تطوير البحث
العلمي
والتنمية
التكنولوجية
والابتكار

نحو منظومة حديثة لدعم وتعزيز الدراسات العليا
والبحث العلمي بالجامعات العربية

شكل (٤) الأهداف العامة للمجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي

سادساً: دعم وتطوير البحث العلمي بالجامعات العربية

يتلخص دور المجلس العربي في إسداء النصح والمشورة الفنية وتنظيم ورش العمل فيما يخص المتطلبات والسياسات المرغوبة للانتقال بالجامعات العربية الى مناخ بحثى أكثر تطوراً وبنية تكنولوجية أكثر حداثة بما يتواءم مع خصائص عصر العلم والمعرفة بالألفية الثالثة. كما يمكن أن يقدم المجلس دعماً فنياً في مجال اعداد الخطط البحثية متوسطة وطويلة الأجل والتنسيق مع "صندوق تمويل البحث العلمي" بأمانة اتحاد الجامعات العربية بالأردن (الذى يُدار من خلال الأمين المساعد للاتحاد) فيما يخص صياغة واختيار وتنظيم المجالات والمشروعات البحثية العربية المشتركة.

ويتعين التأكيد في هذا المجال على أن الارتباك في المناخ السياسى العربى الراهن قد ساهم في تراجع قضية البحث العلمى أمام المشكلات الاجتماعية والاقتصادية العاجلة والسعى المتصل لتحقيق حد أدنى من الاستقرار السياسى العربى.

بيد أن البدء فى تطوير منظومة البحث العلمى وتعزيز قدراتها واعادة هيكلتها أضحت أمراً لا يحتمل التأجيل ويتعين التصدى له برؤية شاملة تعكس مرتبة متقدمة فى سلم الأولويات خلال المرحلة المقبلة من مسار العمل العربى . وتؤكد نتائج العديد من التجارب الدولية على ارتباط تقدم الدول وتحقيقها لأهدافها التنموية بمستوى اداء منظومتها للبحث العلمى والتحديث التكنولوجى . وحيث ان عملية التحول الى دولة تركز على البحث العلمى والتكنولوجيا - كأحد اولويات توجهها الاستراتيجى- يستغرق مدى زمنى طويل نسبياً، فإن الاسراع فى بدء التطبيق يعد امراً ضرورياً .

ويمكن بلورة الابعاد الاستراتيجية للبحث العلمى - فى ظل ما سيقدمه المجلس العربى من دعم للجامعات العربية - فى اطار ثلاث محاور محددة رئيسية على النحو التالى (انظر شكل رقم(٥)):

محور: المواءمة مع المناخ العالمى الجديد للبحث العلمى والتكنولوجيا بالالفية الثالثة .

محور: الرؤية المستقبلية لمنظومة البحث العلمى العربية وخصائصها العلمية والاقتصادية والاجتماعية .

محاور دعم وتنمية البحث العلمى
بالجامعات العربية

المحور الاول:

مواومة الجامعات العربية ومواكبتها للمناخ العالمى الجديد
للبحث العلمى بالألفية الثالثة.

المحور الثانى:

الرؤية المستقبلية للبحث العلمى والتطوير والابتكار
بالجامعات العربية ودور المجلس العربى لدعم وتعزيز
توجهاتها.

المحور الثالث:

التوجهات والمجالات والمشروعات البحثية المشتركة ذات
الاهتمام الاستراتيجى او الاولية على مستوى العالم العربى.

شكل (٥) محاور دعم البحث العلمى بالجامعات العربية

محور: أجندة المشروعات والمجالات البحثية وبرامج التطوير والابتكار التكنولوجي التي تتواكب مع الطلب المجتمعي ، وتتصدى للقضايا العربية الملحة التي تتطلب تناولها بأسلوب علمي متميز، وتتفاعل التوجهات العالمية للبحث العلمي (وهو محور يتم تحقيقه بالتنسيق مع صندوق تمويل البحث العلمي)

ويتطلب محور مواكبة المناخ البحثي العالمي الجديد الاخذ في الاعتبار بالسمات المميزة لللفية الثالثة من خلال التفاعل مع الابعاد التالية (شكل رقم ((٦)):

١. **بعد تنامي دور البحث والتطوير كأحد عناصر الانتاج** (مثل عنصرى العمل ورأس المال) بالقطاعات الصناعية والخدمية، بما يساهم في الانتقال الى اقتصاد معرفي يركز على موارد بشرية اكثر تعليماً ومهارة ، وامكانات تكنولوجية حديثة ومعدلات مرتفعة للانفاق على البحث والتطوير ، ومنظومة معلوماتية متطورة . وتتطلب هذه السمة العامة لللفية الثالثة تبنى توجه استراتيجي نحو بناء صناعات كثيفة المعرفة.

٢. **بعد التركيز على تنمية الموارد البشرية الوطنية** من خلال تبنى سياسات من شأنها تطوير قدرات البحث والتطوير وضمان استدامتها بما يتواكب مع التوجه العالمي " للتعلم مدى الحياة " .

٣. **بعد تبنى مراكز البحث والتطوير بالجامعات والمؤسسات الوطنية** الاخرى لأستراتيجية "تدويل البحث العلمي" وفق مبادرة منظمة اليونسكو التي تسعى الى اضافة بعد دولي - متعدد الثقافات - على العملية البحثية بغية تعزيز قدراتها ، حيث أضحي التوجه العالمي للتدويل يلقي قبولا واتساعا في التطبيق على مستوى كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .

٤. **بعد موائمة المؤسسات البحثية الوطنية وتفاعلها مع ظاهرة الكوكبة** - او العولمة - الرامية الى تحرير خدمات البحث والتطوير وسهولة حركتها عبر الحدود وبين الدول، من خلال اتفاقيات الجات للتجارة فى الخدمات التى تقودها منظمة التجارة الدولية من اجل توسع اسواق الخدمات البحثية وحرية انتقال باحثيها وبرامجها العلمية.

محور مواكبة المناخ البحثى بالألفية الثالثة

البُعد الأول:

بُعد دعم مواكبة الجامعات لمبادرة اليونسكو لتدويل التعليم العالى والبحث العلمى بما يؤدى الى اضافة بُعد دولى - متعدد الثقافات لتعزيز قدرات البحث العلمى والتكنولوجيا.



البُعد الثانى:

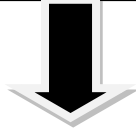
بُعد التفاعل مع ظاهرة عولمة التعليم العالى والبحث العلمى ، التى تسعى الى حرية حركة طلاب البحث، والهيئة العلمية، والبرامج البحثية ومخرجات البحث العلمى ومؤسساته بين الدول وعبر الحدود. وذلك فى اطار اتفاقيات الجات للخدمات (التي تنظمها منظمة التجارة الدولية).



شكل (٦) محور مواكبة المناخ البحثى بالألفية الثالثة

البُعد الثالث:

بعد دعم الجامعات لتطبيق النموذج المستقبلي للجامعات بالألفية الثالثة في مجال تشجيع وتحديث وتنمية البحث العلمي (وفق الرؤية المعتمدة من المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).



البُعد الرابع:

بُعد دور الجامعات والمراكز البحثية في تنمية دور البحث والتطوير كأحد عناصر الانتاج الرئيسية (مثل العمل ورأس المال) ودعم التوجه الى صناعات كثيفة المعرفة ذات قيمة مضافة عالية (بُعد دعم مراكز البحث والتطوير بالقطاعات الانتاجية والخدمية).

يتركز دور المجلس العربي في ابداء المشورة والدعم المتواصل لمواكبة الجامعات العربية للمناخ البحثي الحديث بالألفية الثالثة.

شكل (٦) محور مواكبة المناخ البحثي بالألفية الثالثة - يتبع

ويشتمل محور الرؤية المستقبلية لمنظومة البحث العلمي على عدد من الابعاد ذات الطابع طويل الاجل من أهمها: (شكل رقم (٧))

البُعد الاول: بُعد بناء ثقافة البحث والتطوير والابتكار. وهو بعد يتطلب سياسات متكاملة على مستوى قطاعات التعليم والانتاج السلعي والخدمى والحكومى تتلخص فى الآتى:

١. تحديث واعادة هيكلة مناهج التعليم والتعلم بالمرحلة قبل الجامعية بما يسمح بغرس قيم وثقافة البحث والتطوير لدى الطالب وتعزيز قدراته فى مجال الابتكار المعرفى.

٢. صياغة برامج تعليمية لتطوير قدرات طالب وخريج التعليم العالى بما يساعده على التفاعل مع ديناميكية أسواق العمل والتغيرات المتسارعة فى مجال العلوم والتكنولوجيا.

٣. اعداد الخطط الاكاديمية الرامية لتعزيز الدور البحثى للجامعات - وفق مبادرة منظمة اليونسكو فيما يخص النموذج المستقبلى المرغوب للجامعات - وتشجيع انشاء جامعات بحثية ومعاهد للدراسات العليا.

٤. تنمية ثقافة البحث والتطوير لدى رجال الاعمال وقيادات قطاعات الانتاج السلعي والخدمى من حيث التأكيد على تأثيرها الموجب على تحديث المنتجات وابتكار اساليب جديدة للانتاج والتسويق بما يسمح باستدامة تحقيق الارباح وتعظيم الطلب السوقى على المنتجات او الخدمات المقدمة.

٥. تشجيع المنتجين للاستثمار فى مجال الصناعات كثيفة المعرفة ومن خلال دعم الموارد اللازمة للبحث والتطوير والابتكار.

٦. اعادة النظر فى سياسات تمويل البحث العلمى على مستوى الدول العربية من حيث تنوعها واستدامتها وزيادة نصيبها فى الناتج المحلى الاجمالى كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية.

البُعد الثانى: البُعد الاقتصادى للبحث العلمى باعتباره يمثل خدمة مجتمعية - ذات طبيعة خاصة - تتحقق من خلال تفاعل قوى العرض ومعطيات الطلب فى اسواق للبحث والتطوير. ويتعين فى هذا الصدد تبنى سياسات من شأنها تنمية وتحديث عناصر انتاج البحوث العلمية (بما تمثله من عرض للخدمات البحثية)

من ناحية، وتحفيز الطلب على خدمات البحث والتطوير على المستوى الوطنى والعالمى ، من ناحية اخرى. وتتحدد عناصر انتاج البحث العلمى فى ست عناصر هى: الكوادر البشرية البحثية، الامكانيات المادية من اجهزة ومعدات ومعامل بحثية، مصادر التمويل البحثى، البنية المؤسسية لمراكز البحث العلمى، البنية المعلوماتية للبحث والتطوير، القدرة التنظيمية والادارية للمشروعات البحثية.

ومما لا شك فيه، ان نجاح الدول العربية فى تحقيق طفرة نوعية فى مجال البحث والتطوير يرتبط - بشكل كبير - بقدرتها على تنمية هذه العناصر وتعزيز قدراتها . ولا يخفى على العاملين فى مجال البحث العلمى ان المراكز العلمية التى تنسم بجودتها وتميز امكانياتها البحثية تمثل قوة جذب للمشروعات البحثية بما اصطلح على تسميته "بحوث مدفوعة بقوى العرض" ، وأن القدرة التنافسية - فى عصر يتسم بعولمة الاسواق وتدويل البحث العلمى - تتطلب بالضرورة تميز وتمايز فى مدخلات ومخرجات العملية البحثية.

وحيث أننا نتعامل مع البحث العلمى كخدمة اقتصادية ، فإنه يتعين أيضاً **تفعيل وتحفيز الطلب** عليها على المستويين الكلى والجزئى. حيث يتعين وضع استراتيجية بحثية تسمح بمواكبة التوجهات العلمية العالمية (مثل علوم الحياة - الطاقة المتجددة - تطبيقات الليزر - تكنولوجيا الجزيئات متناهية الصغر) من ناحية ، وبمواجهة القضايا القومية التى تتطلب دراسات متعمقة (مثل مشكلة البطالة - المياه والتصحر - الامن الغذائى - تحديث الصناعة - التنمية المستدامة) من ناحية اخرى. كما يجب توجيه جزء من الجهود البحثية - فى هذا الصدد - لحل مشاكل القطاعات الانتاجية والخدمية بالمجتمع ودعم مراكز البحث والتطوير بالشركات والمؤسسات الوطنية.

**المحور الثاني: الرؤية المستقبلية
للبحث العلمي بالجامعات
(دور المجلس العربي)**

البُعد الاول:

دور الجامعات في تنمية ثقافة البحث العلمي والتطوير والابتكار من خلال:

- تنمية قدرات الخريج الجامعي واكسابه مهارات البحث والتطوير وتحقيق استدامتها في اطار التعلم مدى الحياة (أو مراكز التعليم المستمر بالجامعات).
- تعظيم ثقافة البحث والتطوير بالجامعات على مستوى أساليب التدريس والتعلم والبرامج الاكاديمية.
- تعظيم الدور التنويري للجامعات في مجال نشر ثقافة البحث والتطوير كأحد الخدمات المقدمة لشرائح المجتمع المدني والقطاعات الانتاجية والخدمية.

شكل (٧) الأبعاد المنبثقة عن محور الرؤية المستقبلية للبحث العلمي بالجامعات العربية

البُعد الثاني:

البُعد الاقتصادي للبحث والتطوير بالجامعات وذلك من خلال:

أولاً: التعامل مع البحث العلمي كخدمة مجتمعية ذات طبيعة خاصة - مثل التعليم والصحة - ومن ثم فهي تخضع لقوى العرض وجوانب الطلب المجتمعي.

ثانياً: تنمية وتعزيز قدرات عناصر انتاج الخدمات البحثية (أى عرض الخدمات البحثية) والتي تتضمن:

- . الكوادر البحثية البشرية
- . الامكانيات المادية والمعملية
- . البنية المؤسسية للبحث العلمي
- . البنية المعلوماتية للبحث العلمي
- . مصادر التمويل البحثي
- . القدرة التنظيمية والادارية

ثالثاً: مواكبة الطلب المجتمعي على البحث العلمي على المستويات المتعددة (طلب عالمي، وطني، قطاعي)

شكل (٧) الأبعاد المنبثقة عن محور الرؤية المستقبلية للبحث العلمي بالجامعات العربية (يتبع)

البُعد الثالث: بُعد البنية المؤسسية والتنظيمية للبحث العلمي، حيث تشهد الالفية الثالثة تطور غير مسبوق في البنية المؤسسية للبحث العلمي وإعادة هيكلة لإطاره التنظيمي على المستوى القومي. إذ تتجه الدول المتقدمة علمياً الى الاعتماد على اشكال مؤسسية غير تقليدية تساهم في تأكيد الارتباط بين البحث العلمي والصناعة ، وتسمح بإيجاد المناخ الاكثر ملائمة لفرق العمل البحثية، وتعظيم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الوحدات البحثية. وتتضمن الاطر المؤسسية الحديثة - على سبيل المثال - مراكز التميز البحثي المستقلة ، وشبكات البحث العلمي الافتراضية، والمنتجات البحثية والحضانات التكنولوجية، والمدن المتكاملة للعلوم والتكنولوجيا.

وتتميز مراكز التميز البحثي المستقلة بجودة مدخلاتها البحثية (الكوادر البحثية - المعامل العلمية - البنية المعلوماتية ...) ومخرجاتها البحثية (النشر العلمي - الابتكار التقني ...)، كما تتمتع بقدر عال من الحرية الاكاديمية والبحثية فيما يخص اختيار المشروعات البحثية ووضع التوجهات العلمية المستقبلية. وبفضل التقدم غير المسبوق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، أضحت شبكات البحث العلمي الافتراضية وسيلة حديثة لإرتباط الباحثين والمراكز البحثية بين الدول وعبر القارات مما يساهم في تبادل الخبرات وتعظيم العائد البحثي. وتسعى الحضانات التكنولوجية والمنتجات البحثية الى اغلاق الفجوة بين مخرجات البحث العلمي والاسواق ومن ثم تحقيق أهداف الابتكار العلمي. وتُعد مشاركة قطاعات الانتاج والخدمات في هذه المنتجات البحثية أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف تحديث المجتمع والارتقاء برفاهية المواطنين.

وأخيراً ، تساهم المدن البحثية المتكاملة في الربط بين مخرجات البحوث في المجالات المختلفة وتبادل المعارف العلمية ودعم المناخ البحثي على مستوى الدول. بيد أن هذه الهياكل المؤسسية الحديثة للبحث العلمي والابتكار تتطلب مستويات عالية من الانفاق يتعين على الجامعات والمراكز البحثية أن توفرها ليس فقط من الزيادة في ميزانية الدولة ولكن أيضاً من الموارد الذاتية ودعم القطاع الخاص.

البُعد الرابع : بُعد دورة البحث والتطوير والابتكار بما تعكسه من مراحل متتابعة تبدأ بمرحلة صياغة الرؤية البحثية الاستشرافية، ثم مرحلتى البحوث الاساسية والتطبيقية التي تتمثل مخرجاتها في النشر العلمي، مروراً بمرحلة التطوير التكنولوجي في شكل براءات اختراع ونماذج صناعية ، وصولاً الى مرحلة

المتاجرة والتسويق. ومن الطبيعي - في هذا المجال - اعادة هيكلة منظومة البحث العلمى بغية تحديث الكيانات البحثية الوطنية وتفعيل مساهمتها فى كل من المراحل السابقة (وفق ما تتمتع به من امكانات وقدرات علمية). كما يتعين وضع الآليات والقواعد الحاكمة لإقرار وتسجيل براءات الاختراع وسبل تحويلها الى منتجات سلعية وخدمية. ومن المتوقع أن يكون لوزارة الدولة للبحث العلمى والمراكز البحثية الجامعية دوراً قيادياً فى احداث التوازن المرغوب بين مراحل الدورة البحثية.

البُعد الخامس: بُعد تخصيص الموارد المالية البحثية. وهو يمثل بعداً متعدد الجوانب ، إذ يتعين - من ناحية - أن تخصص الدولة موارد مالية تكفى متطلبات البحث والتطوير والتحديث التكنولوجى فى عصر المعرفة وفى ظل دور البحث العلمى الهام فى احداث التنمية المستدامة. وتقاس معدلات انفاق الدولة على البحث العلمى بنسبتها من الناتج المحلى الاجمالى فى المتوسط. ففى حين يقترب نصيب الانفاق على البحث والتطوير بالدول العربية من (١%) من الناتج المحلى الاجمالى ، تصل هذه النسبة الى نحو (٤%) فى الدول ذات الانتاج البحثى المتميز. كما يحتاج الامر - من ناحية اخرى - ان تسعى المراكز البحثية الى ايجاد مصادر بديلة (او ذاتية) لتمويل بحوثها. ويمكن ان تتوجه هذه المراكز - فى هذا المجال - الى اجراء بحوث تعاقدية مع المؤسسات الوطنية وقطاعات المجتمع الاخرى فى ظل ما تملكه من قدرات بحثية متميزة. وفى اطار مبادرة تدويل التعليم العالى والبحث العلمى - المعتمدة من منظمة اليونسكو - تعددت المؤسسات الدولية والاقليمية لتمويل البحوث العلمية المتميزة على مستوى العالم المتقدم والنامى على حد سواء.

البُعد السادس: بُعد دعم انشاء جامعات بحثية - او جامعات ذات توجه بحثى - ترتبط باقتصاد المعرفة على المستوى العالمى بالالفية الثالثة . حيث تركز - هذه النوعية من الجامعات - على تعظيم انتاجها من الابحاث العلمية الاساسية والتطبيقية على حد سواء. وتعتمد الجامعات البحثية فى نشاطها على كوادر علمية ذات كفاءة عالية وانتاج بحثى متميز، ومن ثم فإنها تضع البحث العلمى على رأس قائمة قيمها الاكاديمية برغم عدم اغفالها لأهمية التدريس والتعلم وخدمة المجتمع. وبذلك يكون لدى المجتمع الاكاديمى بالجامعة - شاملاً طلاب المرحلة الجامعية الاولى - الفرصة للمشاركة فى البحث والتطوير فى اطار ثقافة بحثية تمثل السمة المميزة للجامعة وتحكم أنشطتها.

**البُعد الثالث: تحديث البنية المؤسسية
للبحث العلمي والتطوير**

**توجه المجلس العربي لدعم وتطوير وتحديث الهياكل البحثية
بالجامعات من خلال:**

**أولاً: تطوير الأنماط المؤسسية التقليدية نحو بنية مؤسسية
أكثر حداثة**

الاشكال المؤسسية التقليدية

- مراكز البحث العلمي الجامعية.
- الاقسام العلمية وكليات الدراسات العليا بالجامعات.
- مراكز البحث والتطوير الحكومية والمستقلة.
- أكاديميات البحوث والتكنولوجيا .
- ادارات البحث والتطوير بالمؤسسات الانتاجية
والخدمية.

الاشكال المؤسسية الحديثة

- مراكز التميز البحثي المستقلة
- شبكات البحث العلمي (الافتراضية والطبيعية)
- المنتجعات البحثية ومراكز الابتكار والحضانات
التكنولوجية
- مدن البحث العلمي والتنمية التكنولوجية المتكاملة.

**شكل (٧) الأبعاد المنبثقة عن محور الرؤية المستقبلية للبحث العلمي
بالجامعات العربية (يتبع)**

**البُعد الثالث: تحديث البنية المؤسسية
للبحث العلمي والتطوير**

**ثانياً: بناء اطار تنظيمى متسق وشامل للبحث العلمى
بالجامعات**

- . بحوث الرسائل العلمية (قطاع الدراسات العليا)
- . بحوث أعضاء هيئة التدريس والمشروعات البحثية
الاساسية ، والبحوث التعاقدية، وبحوث التوسع
التطبيقى (قطاع البحوث العلمية)
- . المشروعات البحثية ومراكز البحوث المشتركة مع
العالم الخارجى، الشبكات الرقمية فى مجال البحث
والتطوير. (قطاع العلاقات الخارجية)
- . الدراسات ومشروعات البحوث التطبيقية (قطاع خدمة
المجتمع وتنمية البيئة)

**شكل (٧) الأبعاد المنبثقة عن محور الرؤية المستقبلية للبحث العلمى
بالجامعات العربية (يتبع)**

البُعد الثالث: تحديث البنية المؤسسية
للبحث العلمي والتطوير

ثالثاً: تحديث التركيبة البحثية بالقطاعات الاكاديمية (وفق
الخطة البحثية الجامعية)

- تحديد التركيبة البحثية بالقطاعات الاكاديمية للجامعة (القطاع الطبى - القطاع الهندسى - قطاع العلوم الاساسية -) عن طريق تقدير الوزن النسبى للمجالات البحثية بكل قطاع.
- قياس الخصائص البحثية للقطاع الاكاديمى (بُعد المشاركة والبيئية - بُعد التطبيق - بُعد التمويل - بُعد المشروعات القومية).
- تحديد مجالات التميز البحثى على مستوى القطاع الاكاديمى.
- تحديد المجالات البحثية المشتركة بين الكليات وعلى مستوى الجامعة (التخصصات البيئية ومتعددة التطبيقات)
- بناء مصفوفة ربط المجالات البحثية بالتخصصات العلمية للأقسام الأكاديمية.

شكل (٧) الأبعاد المنبثقة عن محور الرؤية المستقبلية للبحث العلمى
بالجامعات العربية (يتبع)

**البُعد الرابع: بُعد الدعم المتكامل
لدورة البحث العلمي والابتكار**

تتحدد دورة البحث العلمي والابتكار بالمراحل التالية:

. مرحلة الرؤية البحثية والاستكشاف

(Scientific vision and explorations)

. مرحلة البحوث الاساسية (Basic Sciences)

المخرجات : نشر علمي

. مرحلة البحوث التطبيقية Applied Research

المخرجات : نشر علمي تطبيقي

. مرحلة التطوير التكنولوجي

Technological Development

**المخرجات : براءات اختراع ونماذج صناعية
Patents and Industrial Prototypes**

. مرحلة المتاجرة والتسويق

Commercialization & Marketing

المخرجات : منتجات صناعية وخدمية

ويكون دور المجلس العربي ابداء النصيحة وتقديم الاستشارات العلمية لتوطين مراحل الابتكار البحثي بالجامعات والنظم والانماط والهيكل البحثية المطلوبة لتحقيقها.

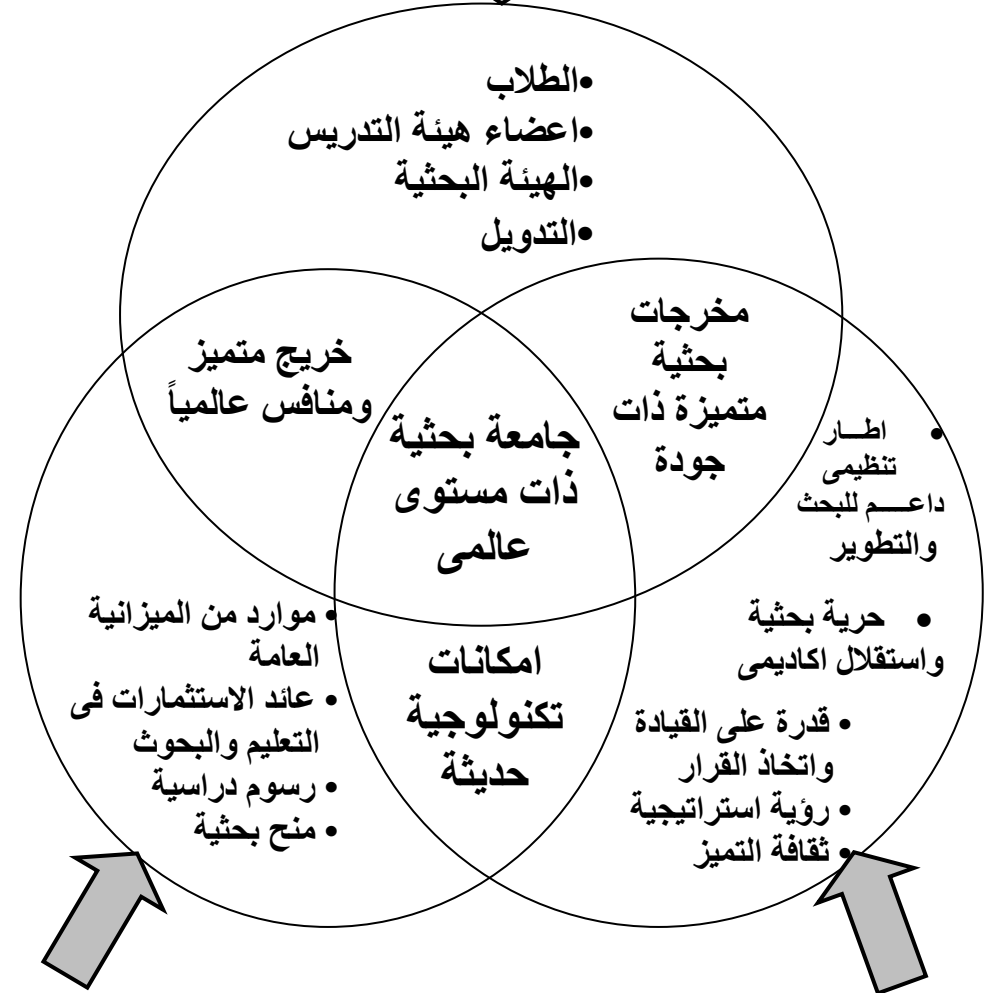
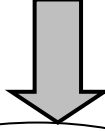
شكل (٧) الأبعاد المنبثقة عن محور الرؤية المستقبلية للبحث العلمي
بالجامعات العربية (يتبع)

بيد أن الجامعات البحثية لا تمثل نظاماً مؤسسياً فقط ، بل تحتاج الى منظومة فكرية وفريق عمل ذو طبيعة مغايرة . إذ يقع فريق هيئة التدريس فى بؤرة الجامعات البحثية ، حيث يتعين أن يحقق مستويات علمية متميزة ويعمل من منطلق قناعته بضرورة تعزيز قدرات البحث العلمى والتكنولوجيا فى المجتمعات الحديثة (شكل رقم(٨)).

وأخيراً، يختص **المحور الثالث** لصياغة استراتيجية البحث العلمى وترجمتها الى خطط تنفيذية بإختيار أجندة المشروعات البحثية وفق المجال البحثى، والجهة (أو الجهات) المشاركة فى تنفيذه ، والمؤسسات الوطنية (أو الاجنبية) المستفيدة من نتائجه، ومصادر تمويله. ويعد اختيار المجالات البحثية – خلال الفترة التخطيطية – من اهم العوامل المؤثرة فى نجاح الخطة البحثية العربية ، إذ يتعين تناولها على مستوى قومى وقطاعى بهدف الوصول الى رؤية متسقة تدعم تحقيق الاهداف الاستراتيجية بهذه الدول من ناحية، وتوفير قدرات علمية – على درجة عالية من الكفاءة – لتحديد "التركيبية البحثية" المثلى وأفضل المصادر الوطنية والاجنبية للتمويل، من ناحية اخرى وسيتم العمل وفق هذا المحور بالتنسيق المستمر فى جهود الأمانة العامة لإتحاد الجامعات العربية لإنجاح أهداف صندوق تمويل "البحث العلمى" بالجامعات العربية.

وأخيراً، فإن هذه التوجهات البحثية الطموحة التى يتطلبها عصر المعرفة بالألفية الثالثة ستحتاج بالضرورة الى اعادة هيكلة لأنشطة المجلس العربى والخبراء الذين سيستعين بهم لإنجاز هذا التوجه البحثى الجديد.

تركز الكفاءات الأكاديمية والعلمية وتراكم المهارات المهنية والعامة



توافر الموارد
والامكانيات المادية
والمالية

نظام ملائم وفعال
للمحوكمة والادارة
وتخصيص الموارد

شكل رقم (٨) السمات العامة والخصائص المميزة للجامعات البحثية

سابعاً: دعم منظومة الدراسات العليا العربية

تمثل نظم الدراسات العليا مكوناً رئيسياً فى نموذج التعليم العالى المعرفى بالألفية الثالثة. ومن ثم فإنها تعد من أهم المعايير الأساسية لتقييم جودة الأداء الجامعى نظراً لدورها الرئيسى فى دعم البحث العلمى بالجامعات من ناحية، والارتقاء بمستوى الخريج العلمى وتعظيم قدرته على المنافسة من ناحية أخرى. وقد شهدت الحقبة الأخيرة من القرن الماضى وبداية الألفية الثالثة تطوراً غير مسبوق فى مؤسسات ونظم وبرامج الدراسات العليا.

ومن هذا المنطلق ، يسعى النموذج الجامعى المعرفى بالألفية الثالثة الى تعظيم الاهتمام بمرحلة الدراسات العليا التى تركز على اكساب الخريج القدرات البحثية ومهارات التطوير والكفاءات المهنية المتقدمة من خلال درجات الدبلوم والماجستير المهنى والاكاديمى والدكتوراه فى مجال التخصص. ويسعى التوجه الحديث لتعزيز قدرات التعليم الى تطوير مدارس علمية للدراسات العليا والبحوث يرتبط بها معامل ومراكز بحثية متخصصة ذات بنية مؤسسية حديثة تسمح بزيادة العائد من البحث والتطوير والابتكار فى شكل نشر علمى متميز وحلول تكنولوجية لها تأثير مجتمعى.

ومن ثم فقد أصبحت مؤشرات - مثل اعداد الطلاب بالدراسات العليا كنسبة من طلاب المرحلة الجامعية الاولى وعدد الرسائل العلمية التى تمنحها الجامعات بالنسبة الى حجم السكان الكلى - من المعايير الهامة لجودة العملية التعليمية من ناحية ، ومقياس لمدى تقدم الدول من ناحية أخرى. ولا يخفى على المتابع للمخرجات البحثية والرسائل العلمية على مستوى العالم العربى التراجع الملحوظ فى الجودة وسعى الطلاب - من ثم - الى استكمال دراستهم الاكاديمية خارج الوطن العربى ، وهو ما يتطلب تكاتف جهود الجامعات العربية للاهتمام بقضايا الجودة البحثية والابتكار الاكاديمى بمرحلة الدراسات العليا.

هذا ويرتكز دور المجلس العربى - فى دعمه لمنظومة الدراسات العليا العربية - على عدد من المحاور نوجزها فيما يلى: (شكل رقم(٩))

**محاور دعم وتنمية
الدراسات العليا بالجامعات**

المحور الاول:

تطوير بنية معلوماتية وقواعد بيانات شاملة للدراسات العليا بالجامعات والمعاهد العربية بهدف قياس المؤشرات التحليلية عن تطورها ومعدلات أدائها.

المحور الثاني :

تطوير أنظمة حديثة لضمان جودة واعتماد الدراسات العليا بالتنسيق مع الهيئات القومية والعربية لضمان الجودة والاعتماد .

المحور الثالث:

ابداء الرأى وتقديم الاستشارات فى مجال اختيار الهياكل الاكاديمية للدراسات العليا بالجامعات (دراسات عليا على مستوى الكلية - معاهد عليا على مستوى الجامعة - كلية للدراسات العليا فى مجال العلوم - كلية للدراسات العليا فى مجال الآداب -)

المحور الرابع :

ابداء الرأى والمشورة حول منهجيات واساليب التدريس والتعلم (Teaching & Learning) من خلال اختيار التوليفة المثلى للمنهجيات المستخدمة فى برامج الدراسات العليا (مثل التعلم الذاتى - التعلم بالتجربة - التعلم من خلال حالات تطبيقية - التعلم التفاعلى -)

شكل رقم (٩): محاور دعم وتنمية الدراسات العليا بالجامعات العربية

**محاو ر دعم وتنمية
الدراسات العليا بالجامعات**

المحور الخامس:

تقديم الدعم الفنى فيما يخص تكنولوجيا التعليم والتعلم (التعليم الالكترونى - التعلم عن بعد - الجامعات الافتراضية).

المحور السادس :

دعم الجامعات العربية فى مواكبة مناخ التعليم العالى الجديد وتعاضم الطلب على الدراسات العليا فى عصر المعرفة بالألفية الثالثة.

المحور السابع:

تقديم الدعم الفنى للجامعات العربية حول أفضل النظم التعليمية للجامعات العربية (نظم الساعات المعتمدة - نظم النقاط المعتمدة - نظم الاعتماد الاوروبى) وكيفية الموائمة بينها من حيث التطبيق.

المحور الثامن :

ابداء المشورة حول تطبيق النموذج الجامعى المستقبلى المقترح من منظمة اليونسكو فى الالفية الثالثة وتوطين خصائصه الهيكلية والاكاديمية.

شكل رقم (٩): محاور دعم وتنمية الدراسات العليا بالجامعات العربية (يتبع)

المحور الأول:

يقوم المجلس العربى - منذ إنشائه - بتطوير بنية معلوماتية شاملة ومتسقة عن الدراسات العليا بالجامعات والمعاهد العليا العربية. وتختلف هذه البنية المعلوماتية عن قواعد البيانات التقليدية فى كونها ذات طبيعة تحليلية ترتبط بسياسات ونظم الدراسات العليا العربية وتقييم أداءها عبر الزمن. فالى جانب توجيهها لحصر الأعداد والتخصصات العلمية والمراحل الدراسية للطلاب العرب وتوزيعهم على الجامعات العربية، تتجه البنية المعلوماتية الى توفير معلومات تحليلية تساهم فى تقييم الأداء من ناحية، ودعم القرار العربى التعليمى والبحثى من ناحية أخرى. وستستعين البنية المعلوماتية - فى هذا الشأن - بالبرمجيات والنماذج المتطورة لدعم القرار بالتنسيق مع مركز النمذجة ودعم القرار المؤسسى ، الذى يمثل أحد المراكز الاستشارية والتدريبية التابعة لجامعة القاهرة والتي تعمل فى رحاب المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى. أى أن المجلس العربى سيقوم - من خلال خبراءه - بإعداد تقارير تحليلية عن احصاءات الدراسات العليا واستخدامها فى تطوير السياسات والبرامج والهيكل الاكاديمية بالجامعات العربية.

المحور الثانى:

فى ظل مبادرة أمانة اتحاد الجامعات العربية لإنشاء الهيئة العربية لضمان الجودة والاعتماد وبالأخذ فى الاعتبار بالهيئات القومية المنشأة بعدد من الدول العربية ، يمكن الارتكاز على المعايير الاكاديمية القياسية التى قامت بصياغتها لتقييم الأداء للمرحلة الجامعية الأولى وضمان جودته. بيد أن معايير برامج الدراسات العليا قد تم صياغتها بشكل يسمح بتعريف "المعايير القياسية العامة" لمراحل الدبلوم والماجستير والدكتوراه. وقد يعود ذلك الى الطبيعة البحثية لمرحلة الدراسات العليا وتنوع التخصصات العلمية والتطبيقية.

وسيقوم المجلس العربى - فى هذا الصدد - بالتنسيق مع "الهيئة العربية لضمان الجودة والاعتماد" بدراسات تساهم فى تعميق مفاهيم جودة الأداء على مستوى الدراسات العليا وما تتضمنه من بحوث علمية، ومن ثم دعم الجامعات العربية فى تحويل المعايير القياسية العامة الى معايير أكثر عمقاً تسمح بتأكيد اعتمادها الاكاديمى والبحثى. كما سيسعى المجلس العربى - بالتنسيق مع "صندوق تمويل البحث العلمى" بإتحاد الجامعات العربية الى وضع نظم تسمح بتمويل الدراسات النظرية والتطبيقية المتميزة بالرسائل العلمية العربية وفق قواعد للتقييم تحدد مسبقاً.

المحور الثالث:

شهدت حقبة التسعينات من القرن الماضى وبداية الألفية الثالثة تغيرات غير مسبوقة فى نظم وبرامج الدراسات العليا على المستويين العالمى والوطنى. فقد ساهم التقدم السريع فى نظم المعلومات والاتصالات، والتحول الى مجتمعات العلم والمعرفة، واتساع نطاق ظاهرة العولمة لتشمل قطاع الخدمات التعليمية، فى ظهور أنماط تعليمية مغايرة ونظم دراسية جديدة وتنوع ملحوظ فى خدمات التعليم العالى. وبرغم ما توفره هذه التغيرات من فرص متاحة - امام الدول النامية - لتطوير منظومة الدراسات العليا بها، فإنها تفرض - فى نفس الوقت - العديد من التحديات والمخاطر التى يتعين على هذه الدول اتخاذ السياسات الملائمة لمجابهتها.

وتشير المؤشرات الاحصائية للدراسات العليا بالدول العربية - خلال السنوات العشر الاخيرة - الى حدوث تزايد كبير فى أعداد الطلاب المقيدى بنظم الدراسات العليا والحاصلين على درجاتها العلمية، على حد سواء. كما تظهر قاعدة هذه الاحصاءات التحليلية وجود تنوع فى البرامج الدراسية والهيكل الاكاديمية وتنام فى العلوم متعددة التخصصات والتطبيقات.

وبتقييم الهياكل الاكاديمية لنظم الدراسات العليا على مستوى الجامعات العربية والجامعات الاجنبية، خلصت الدراسات المعنية أن الهياكل الاكاديمية للدراسات العليا تعتمد على الآتى:

- **نظم دراسية على مستوى الكلية:** تعتمد بالأساس على مجالات تخصص الأقسام العلمية بالكلية، بالإضافة الى بعض البرامج الاستثنائية التى تتعامل مع التخصصات المزدوجة (بين الأقسام) والبيئية (بين الكليات) من خلال لائحة الدراسات العليا بالكلية.
- **معاهد علمية على مستوى الجامعة:** تختص بمرحلة الدراسات العليا، وتعالج القصور فى النظم المتبعة على مستوى الكلية، بهدف منح الدرجات العلمية فى العلوم متعددة التخصصات، أو المجالات البيئية أو التقنيات متعددة التطبيقات.
- **كليات الدراسات العليا على مستوى الجامعة:** تمثل اطاراً تنظيمياً لتخطيط وادارة برامج الدراسات العليا على مستوى الجامعة. وبالتالي فهى تنسق مع الكليات والقطاعات الاكاديمية بالجامعة لتحقيق استراتيجية الدراسات العليا والبحوث من ناحية، وتنظم برامج الدراسات العليا متعددة التخصصات والتطبيقات فى اطارها من ناحية أخرى.

كما ظهرت فى الآونة الاخيرة أنماط وأطر مؤسسية جديدة على المستوى العالمى منها:

- **جامعات الدراسات العليا** التى تقدم خدماتها التعليمية على مستوى مرحلة الدراسات العليا فقط ومن ثم فهى جامعات ذات توجه بحثى من خلال ما تتضمنه رسائلها العلمية .
- **جامعات بحثية** ذات مخرجات بحثية على درجة عالية من الجودة، وتقوم بالجزء التعليمى والتدريس على اساس ثقافة البحث العلمى واساليبه المتطورة. كما يعمل بها هيئة تدريس على درجة عالية من القدرة الاكاديمية والبحثية وطلاب يتم اختيارهم على مستوى مهارى متميز.
- **معاهد الدراسات العليا المتخصصة** فى مجالات تكنولوجياية أو هندسية أو طبية أو فى مجال العلوم الاجتماعية.

وبالطبع فإن تنوع المؤسسات المانحة للدراسات العليا أصبح - عالمياً - فى حكم التوجه الغالب بغية تعميق التخصص البحثى من ناحية ، والتعامل مع التخصصات البيئية والعلوم متعددة التخصصات من ناحية أخرى. ويكون دور المجلس العربى - فى هذا المجال - إبداء الرأى وتقديم الاستشارات الاكاديمية لتوجيه الجامعات العربية نحو الاختيار الأمثل لها فى مجال الدراسات العليا وأطرها المؤسسية.

المحوران الرابع والخامس

شهدت الالفية الثالثة تنوع غير مسبوق فى منهجيات وأساليب وتكنولوجيا التدريس بالجامعات. وبحكم توجهات المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى، فقد اكتسب خبرات متميزة فى هذا المجال تسمح له بتقديم استشارات فنية الى الجامعات العربية الراغبة فى تحديث وتطوير أساليبها وتقنياتها للتعليم والتعلم. وبطبيعة الحال فإن مرحلة الدراسات العليا تعد أكثر مرونة فيما يخص تطبيق المنهجيات التعليمية الحديثة وتكنولوجياتها المتطورة نظراً لمحدودية أعداد الدارسين بها من ناحية ، وارتباطها بالبحث والتطوير من ناحية أخرى، فضلاً عن أنها تتعامل مع طلاب أكثر مهارة وقدرة بحكم انتمائهم الى مرحلة اعداد رسائل علمية وقيامهم ببحوث نظرية وتطبيقية.

كما يتزايد - فى الوقت الراهن - تطبيق التكنولوجيا الحديثة للتعلم مثل التعلم الالكترونى (Electronic Learning) والتعليم عن بعد (Distance Learning) ، بما توفره من حلول مناسبة لتقليل التكلفة التعليمية من ناحية ، ولمساهمتها فى التغلب على الزيادة المضطردة فى أعداد الطلاب من ناحية أخرى

. كما يلقي التوجه نحو إنشاء جامعات افتراضية (Virtual Universities) قبولاً من العديد من خبراء التعليم العالي بصفته أفضل الوسائل للتعليم عبر الحدود (Cross-Borders Education).

ومن ثم فإن دور المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي سيرتكز على اسداء المشورة وتقديم الخبرة فيما يخص اختبار التوليفة المثلى للمنهجيات والتكنولوجيا الممكن استخدامها بالجامعات العربية وأسلوب توطيئها وفق التوجه الاستراتيجي للجامعة والتخصص العلمي للبرامج الاكاديمية بمرحلة الدراسات العليا (دبلوم، ماجستير، دكتوراه). ويتعين التأكيد في هذا المجال أن الاتجاه العالمي للتدريس والتعلم يسعى الى التقليل من أسلوب التدريس "وجهاً لوجه" (Face - to- face) على حساب منهجيات أخرى مثل: التعلم الذاتي (Self-Learning) - التعلم بالتجربة (Experimental Learning) - التعلم التفاعلي (Interactive Learning) - التعلم من خلال حالات تطبيقية (Learning by cases) - التعلم باستخدام المحاكاة (Learning using simulation) وهو ما اصطلح على تسميته بالتعلم المختلط (Blended Learning) وهو نوعية من التعليم تستخدم أسلوب يسمح بدمج التعلم وجهاً لوجه مع المنهجيات التعليمية المتقدمة.

المحور السادس

في اطار التطور غير المسبوق في مؤسسات ونظم وبرامج ومنهجيات التعليم العالي بعصر المعرفة بما يساهم في صياغة مناخ أكاديمي جديد بالألفية الثالثة، يكون من المطلوب دعم الجامعات العربية للتواءم مع معطيات هذا المناخ وخصائصه وبرامجه الحديثة، وبحيث يكون للمجلس العربي دوراً تنسيقياً واستشارياً فيما يخص اندماج الجامعات العربية في هذا المناخ لتحقيق أهدافها الاستراتيجية . فعلى سبيل المثال ، يمكن للمجلس العربي ابداء المشورة حول السياسات الامثل لتحقيق استراتيجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي من خلال اختيار أشكاله الأكثر ملائمة (مثل برامج: الدراسات العليا المشتركة – البحوث العلمية المشتركة – بدائل تمويل البحوث العلمية – الشبكات الافتراضية للتعليم والبحث العلمي – الشبكات والاتحادات المتخصصة في مجالات البحث والتطوير) للجامعة العربية المعنية.

المحور السابع

يختص هذا المحور بدور المجلس العربي في دعم الجامعات العربية من أجل تطبيق وتوطيئ النظام التعليمي الملائم مثل نظام الساعات المعتمدة الامريكي

(Credit Hours System)، ونظام النقاط المعتمدة البريطاني (Credit Point System) ونظام الاعتماد الاوروبى (ECTS).

إذ سمح قانون تنظيم الجامعات المصرية - على سبيل المثال - بإمكانية اختيار الجامعة للنظام التعليمى الذى يتناسب مع متطلباتها وأهدافها الاكاديمية. كما أن توجه الطلاب العرب للدراسة فى الخارج وفق نظم تعليمية مختلفة، يحتاج بالضرورة الى الموازنة بين الانظمة المحلية والعالمية. وأخيراً فإن تبنى استراتيجية تدويل التعليم العالى والبحث العلمى يتطلب من الجامعات الموازنة بين الأنظمة المختلفة للتعلم بغية تحقيق سهولة الحراك الاكاديمى عبر الحدود وبين الدول، وهو مجال يتعين أن يكون للمجلس العربى دوراً فى تحقيقه وتوطينه بالجامعات العربية.

المحور الثامن

من المفروض أن يكون للمجلس العربى دوراً رئيسياً فى صياغة الآليات المرغوبة لتطبيق النموذج المعرفى بالألفية الثالثة بالجامعات المشاركة فى الاتحاد، وذلك وفق الخصائص التى تم شرحها سابقاً فى هذا التقرير(الفصل الثالث).

ثامناً: تنمية وتعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس العربية

تمثل برامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أحد المحاور الرئيسية التى تركز عليها جهود تطوير منظومة التعليم العالى وضمان جودتها. ويعد هذا المجال من المهام الرئيسية التى يقوم بها المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى منذ انشائه. وبهدف زيادة فعالية وكفاءة المجلس فى تقديم هذه الخدمات التدريبية والتأهيلية للمجتمع العلمى بالجامعات العربية الأعضاء فى الاتحاد ومراكز البحث العلمى الملحقة بها، فقد تم تقسيم البرامج التدريبية وورش العمل الى ٤ مجموعات على النحو التالى (انظر شكل (١٠)):

١- مجموعة **تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات**. وهى مجموعة من البرامج تسعى الى تقوية الخلفية العلمية لأعضاء الهيئة العلمية بالجامعات العربية فى مجال تقنيات المعلومات واستخدامها فى التعليم والتعلم (التعليم الالكترونى - التعلم عن بعد - الجامعات الافتراضية)، ودعم اتخاذ القرار ونماذج الحاسوبية وطرق ترشيده، وميكنة نظم المعلومات الجغرافية. ونظراً لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل أحد خصائص العصر المعرفى ، فقد احتلت هذه البرامج التدريبية مرتبة متقدمة فى سلم اولويات المجلس بهدف تنمية وتعزيز قدرات أعضاء هيئة التدريس العربية. وبغية تحقيق أهداف المجلس فى هذا الشأن، تم التوسع فى البنية

الاطار التنظيمى للدورات التدريبية
وورش العمل البحثية

المجموعة الثانية
تنمية قدرات أعضاء هيئة
التدريس

- برامج تنمية القدرات
والمهارات
- برامج ضمان الجودة
والاعتماد
- برنامج حوكمة الجامعات
- برنامج التخطيط
الاستراتيجى للجامعات

المجموعة الاولى
تكنولوجيا المعلومات

- برامج تكنولوجيا التعليم
والتعلم
- برامج نظم المعلومات
وأساليب دعم القرار
- برامج نظم المعلومات
الجغرافية

شكل رقم (١٠): برنامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس العربية

الاطار التنظيمي للدورات التدريبية
وورش العمل البحثية

المجموعة الرابعة
ورش عمل بحثية
متخصصة

المجموعة الثالثة
تخطيط وادارة البحث العلمي

- برامج التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية
- برامج التنمية الزراعية المستدامة
- برامج الطاقة والطاقة المتجددة
- برامج دراسات وبحوث البيئة
- برامج تنمية المرأة
- برامج تكنولوجيا النسيج
- برامج بحثية أخرى متنوعة

- برنامج التخطيط الاستراتيجي للبحث العلمي
- برامج تخطيط وادارة المشروعات البحثية
- برامج اعداد مقترحات المشروعات
- برامج تصميم وتحليل التجارب البحثية
- برنامج البحث العلمي والابتكار

شكل رقم (١٠): برنامج تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس العربية (يتبع)

المعلوماتية للمجلس العربى وتحديثها بشكل مستمر حتى يمكن الاستمرار فى تقديم خدماته التدريبية المتميزة - فى هذا المجال المعرفى الهام - لمجتمع الهيئة العلمية العربية.

٢- مجموعة تنمية مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس. وهى تنقسم بدورها الى ثلاث مجموعات فرعية:

- برامج تنمية القدرات والمهارات بأشكالها المتعددة (مثل مهارات اتخاذ القرار ومهارات الاتصال وقدرات البحث والتطوير وباقى المهارات المهنية والعامه الأخرى). وقد اعتمد تصميم هذه البرامج على التوجهات العالمية والاقليمية العربية فى مجال الارتقاء بالقدرات والكفاءات الاكاديمية.
- برامج ضمان الجودة والاعتماد الهادفة الى نشر وعى الجودة وثقافتها على مستوى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية. كما تؤهلهم - هذه البرامج - فى مجال القيام بالدراسات الذاتية وصياغة المعايير الاكاديمية القياسية والاعداد للملف الكامل للحصول على الاعتماد الاكاديمى. وتنقسم هذه البرامج الى دورات تختص بالاعتماد الاكاديمى على كل من مستوى الجامعة والكلية والبرنامج الاكاديمى. وتتعرض هذه البرامج - أخيراً - الى انعكاسات التوجه الاستراتيجى للجامعة على نظمها وخططها لضمان الجودة والاعتماد. وتقصد بذلك التباين فى تقييم الأداء عند التعامل مع جامعات بحثية ، أو جامعات للدراسات العليا فقط ، أو جامعات للتعلم الالكترونى ، أو جامعات متعددة التخصصات أو ذات مجال أكاديمى محدد، وهكذا.
- برنامج حوكمة الجامعات الذى يختص بتدريب أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية على التوجهات الحديثة والاساليب المثلى لحوكمة الجامعات بغية تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وي طرح فى هذا المجال قضايا متنوعة مثل مدى مركزية اتخاذ القرار ، والهيكل التنظيمى للجامعة وانعكاساته على عملية الحوكمة ، ومدى استقلالية الجامعات فى اتخاذ القرارات الاكاديمية والبحثية والادارية. وتتبع أهمية هذه البرامج من أن التنوع فى مؤسسات وبرامج و أساليب التعليم بالجامعات يتطلب أساليب أكثر مرونة وكفاءة وشفافية للحوكمة الجامعية.

• **مجموعة تخطيط وادارة البحث العلمى** وتمثل هذه المجموعة من الدورات التدريبية وورش العمل أحد التوجهات الرئيسية للمجلس بحكم اهتمامه بقضايا البحث العلمى العربية. وحيث أن البحث العلمى - فى العصر الحديث - يحتاج الى جهود تنظيمية خلال مرحلة التخطيط الاستراتيجى للبحث العلمى على المستوى القومى ومستوى الجامعة ، ومرحلة اعداد المقترحات البحثية ، ومرحلة اعداد المشروعات البحثية ، ومرحلة ادارة المشروعات البحثية وصولاً الى مرحلة تصميم وتحليل التجارب البحثية وصياغة نتائجها وتقييم انعكاساتها المجتمعية ، فقد خصص المجلس العربى برامج تغطى معظم هذه الاحتياجات التنظيمية للباحثين بالجامعات العربية. وفى ظل التوجه العالمى الراهن لربط **البحث العلمى بالابتكار التفتى** بما يساهم فى غلق الفجوة بين البحوث النظرية والتطبيقية والاسواق الإنتاجية والخدمية (مرحلة الابتكار)، فقد أفرد المجلس برنامجاً خاصاً لهذا التوجه الاستراتيجى.

٣- **مجموعة ورش العمل البحثية المتخصصة** وتسمى هذه المجموعة الى تنظيم ورش عمل بحثية تعتمد بشكل أساسى على الأجهزة العلمية والمعامل البحثية والتطبيقات العملية لتأكيد الخبرات التطبيقية لأعضاء هيئات تدريس الجامعات العربية. ويعتمد المجلس - فى هذا الصدد - على المعامل البحثية بجامعة القاهرة وبالمراكز البحثية الحكومية والخاصة بمصر. وتلقى هذه النوعية من البرامج التدريبية وورش العمل البحثية قبولاً متزايداً من أعضاء الهيئة العلمية بالجامعات العربية بما تضيفه من خبرات عملية تطبيقية على دراستهم الاكاديمية فى مراحل الماجستير والدكتوراه وبما تقدمه لهم من دعم لإجراء بحوثهم للترقى. والمتبع فى هذا المجال أن المجلس العربى ينظم هذه الورش وفق الطلب عليها. ويمكن للمجلس أيضاً ان ينظم برنامج تدريبى متخصص يتم تنفيذه بأحد الجامعات العربية (خارج مصر) وذلك لتعظيم الفائدة من هذه البرامج ودعم التفاعل بين الجامعات وأعضاء هيئتها العلمية.

الخلاصة

فى ظل المناخ التعليمى والبحثى الجديد بعصر الثورة المعرفية والتوجه العالمى لصياغة نموذج جامعى معرفى بالألفية الثالثة يتسم بالحدائة ويحقق معايير الجودة والفعالية ، وفى اطار تعاظم الارتباط بين ما تُنجزه الدول فى مجال التعليم والبحث العلمى وما حققته فى مجالات التنمية البشرية والنمو الاقتصادى ، وبالأخذ فى الاعتبار الاختلالات الهيكلية والتطور الأكاديمى بمنظومة الجامعات العربية خلال حقبة التسعينات من القرن الماضى وبداية الألفية الثالثة ، كان لزاماً على المجلس العربى للدراسات العليا أن يعيد النظر فى رؤيته المستقبلية لدعم الجامعات العربية فى ضوء ما يلى:

- ١- اتجاه الجامعات ومؤسسات البحث العلمى - فى الألفية الثالثة - الى تأكيد الارتباط بين البحث العلمى والابتكار التقنى بغية اغلاق الفجوة بين المخرجات البحثية وأسواق السلع والخدمات.
- ٢- ضرورة الاعتماد على بنية مؤسسية بحثية أكثر حدائة من خلال بناء المدن البحثية ، وتطوير المنتجات التكنولوجية ومراكز الابتكار البحثى ، والمشاركة فى شبكات البحث العلمى الافتراضية.
- ٣- اتجاه الجامعات للإنتتاح والتواؤم مع البُعد الدولى لمؤسسات التعليم العالى من خلال تبنى استراتيجية فعالة لتدويل التعليم والبحث العلمى.
- ٤- تزايد الاهتمام بمرحلة الدراسات العليا لتأكيد التوجه البحثى للجامعات وبناء المدارس العلمية التى تمثل أهم خصائص مؤسسات التعليم العالى بالألفية الثالثة
- ٥- تحديد الاختيار الأمثل لأسلوب ومنهجيات التعليم والتعلم وتكنولوجياته المعتمدة على تقنية المعلومات والاتصالات فى ظل التنوع غير المسبوق الذى تشهده هذه الأساليب والتقنيات فى عصر الثورة المعرفية.
- ٦- ضرورة تحقيق هدفى اتاحة التعليم العالى وضمان جودته فى ظل تعاظم الطلب على آليات للإعتماد الأكاديمى ، وفى ضوء الطفرة الكمية لمعدلات التحاق الطلاب المتوقعة بمؤسسات التعليم العالى فى المستقبل القريب.

٧- يتعين على المجلس العربي أن يوسع ويعمق دوره في دعم البحث والابتكار بالجامعات ومراكز البحث العلمي العربية، في ظل تنامي الدور البحثي للجامعات بالألفية الثالثة.

٨- قيام الجامعات العربية بدور فاعل في ضمان استدامة التعليم والتثقيف واكتساب المهارات من خلال المراكز الجامعية "للتعلم مدى الحياة" و"التعليم المفتوح".

٩- في ظل تنوع الأطر المؤسسية والنظم والبرامج الاكاديمية وأساليب التدريس وتكنولوجياته ، يتعين على الجامعات تطوير اطار شبكى يحقق الترابط الاكاديمى والادارى بين هذه الكيانات التعليمية بهدف تعظيم العائد التنموى المتوقع منها.

١٠- يعد النموذج الجامعى المعرفى بالألفية الثالثة نموذجاً متعدد الأهداف والتوجهات من خلال معايير الجودة والاتاحة والفعالية الاكاديمية والتدويل والمواءمة مع السياق السياسى والاقتصادى والثقافى الوطنى والاستقلال الاكاديمى واستدامة الموارد المالية .

بالتوافق مع السياق التعليمى والبحثى الجديد بالألفية الثالثة، قدمت هذه الوثيقة رؤية جديدة ورسالة مغايرة للمجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى ينبثق عنها الأهداف والمهام العامة التالية.

- المساهمة فى تطوير البحث العلمى بالجامعات العربية وتنمية عناصر انتاجه والتفاعل مع الطلب المجتمعى على خدماته وتحديث بنيته المؤسسية ودعم الابتكار التكنولوجى بهدف اغلاق الفجوة بين البحث العلمى وأسواق السلع والخدمات.
- دعم نظم وبرامج الدراسات العليا فى سياق المناخ المعرفى الجديد بالألفية الثالثة تحقيقاً لمتطلبات الجودة والفعالية والاتاحة والتدويل والاستدامة المالية، وتناغماً مع النماذج والأطر المؤسسية الحديثة للمنظومة العالمية للدراسات العليا.
- تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية بالجامعات والمراكز البحثية العربية بهدف الارتقاء بالموارد البشرية العربية وفق متطلبات العصر المعرفى بالألفية الثالثة.

- دعم مهام المجلس العربى السابقة من خلال أنشطة مكملة فى مجالات المؤتمرات العلمية والندوات الثقافية وورش العمل البحثية ، وتطوير البنية المعلوماتية للجامعات، ودعم النشر العلمى الاقليمى العربى ، وعقد الاتفاقيات العلمية مع مؤسسات التعليم والبحث العربية والأجنبية.
- تعزيز أنشطة المجلس العربى من خلال تكثيف الإرتباط والتفاعل البينى مع المؤسسات المتخصصة بإتحاد الجامعات العربية تحقيقاً لأهدافه الاستراتيجية فى مجالات الدراسات العليا والبحث العلمى.
- المساهمة مع الأمانة العامة للإتحاد فى دعم أنشطة "صندوق تمويل البحث العلمى العربى" وتحقيق أهدافه لتنمية وتحديث البحث والابتكار بالجامعات ومراكز البحوث العربية.

ومن المتوقع أن تبنى الرؤية الاستراتيجية والرسالة الجديدة للمجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى - وما تتضمنه من أهداف ومهام وأنشطة علمية- سيتطلب بالضرورة تحديث اطاره التنظيمى واعادة هيكلة أنشطته الاكاديمية وفرق عمله البحثية وآليات تفاعله مع الجامعات والمراكز البحثية العربية بما يحقق المواءمة مع العصر المعرفى بالألفية الثالثة.

قواعد نشر الدراسات بالسلسلة

- ١- ان تمثل الدراسة إضافة علمية، نظرية او تطبيقية، في مجال تطوير الدراسات العليا ودعم البحث العلمي وتنمية القدرات.
- ٢- الا تكون الدراسة قد سبق نشرها، ويرجي الاقرار بذلك ضمن خطاب توجيه الدراسة، ويمكن قبول الدراسات السابق تقديمها في مؤتمرات علمية
- ٣- الا تتجاوز الدراسة ٣٠ صفحة بحجم (الكوارتو، مسافة ونصف) شاملا المراجع والملاحق.
- ٤- ان تعتمد الاصول العلمية المتعارف عليها في اعداد ونشر الدراسات والتقارير العلمية بما في ذلك التقديم للدراسة وتعريف اهدافها والمنهجية المتبعة، والتوثيق الكامل للمراجع والجداول، وإدراج خاتمة تتضمن خلاصة ما توصلت ايه الدراسة، على ان تتضمن في بدايتها قائمة المحتويات.
- ٥- يشار الي المراجع في متن الدراسة، وفق القواعد العلمية المتبعة للنشر، ويشار الي جميع الجداول بأرقام متتالية، ويحبذ فصلها في ملحق المقال او في صفحات مستقلة.
- ٦- يجري النشر اساساً باللغة العربية، ويجوز نشر دراسات باللغة الانجليزية في حالة تعذر كتابتها باللغة العربية، ويرسل في كل الاحوال مع الدراسة ملخص لايتجاوز (١٥٠) مائة وخمسون كلمة باللغتين العربية والانجليزية، وفي حالة نشر الدراسة باللغة الانجليزية يرسل الملخص باللغة العربية فقط.
- ٧- يشار في خطاب توجيه الدراسة الي الصفة الحالية لمعد الدراسة.
- ٨- تخضع الدراسة للمراجعة والتقييم من قبل رئاسة ومستشاري التحرير أو محكمين يتم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات العربية.